

الدولة خصت 25 مليار دولار لتطوير شبكة للطارات الوطنية

الإمارات تبدأ بـ «قطار الاتحاد» تمهيداً لربطه مع الخليج



الإمارات تسعى لتنفيذ مشروع الربط الحديدي بين دول الخليج

الغربية من إمارة أبوظبي، فيما يبلغ طول المرحلة الثانية، المقرر البدء فيها في بداية العام المقبل، نحو 628 كم، وستربط بذلك المراكز الصناعية والحضرية ومنافذ الإمارات بدول مجلس التعاون مع السعودية عبر مركز الغويقات، ومع عمان عبر مدينة العين، بينما سيبلغ طول مسار المرحلة الثالثة للمشروع حوالي 279 كم، كما سيتم ربط إمارات الدولة ببعضها.

ومن المنتظر أن يكون «قطار الاتحاد» الإماراتي جزءاً من مشروع مماثل تسعى دول الخليج لتنفيذه، يربط الكويت مسروراً بالسعودية والبحرين وقطر والإمارات، وصولاً إلى عمان. وأقاد العميمي بأن الدولة خصصت ميزانية لتطوير شبكة للطارات الوطنية في الإمارات تقدر بحوالي 25 مليار دولار ضمن خططها

والعمانية، موفرةً بذلك شبكة نقل متكاملة تتماز بالكفاءة والفاعلية. ويبلغ طول المرحلة الأولى من المشروع 264 كم، وقد بدأت أعمال الإنشاء في منطقة المرفأ في المنطقة

العربية. نت: ما إن تنتهي الإمارات من مشروع «قطار الاتحاد»، الذي يربط الإمارات السبعة، ستدخل على الفور في مشروع الربط الحديدي بين دول الخليج، وفقاً لصحيفة الاتحاد.

وفي هذا السياق، أكد وزير الأشغال العامة د.عبدالله النعيمي أن الإمارات تستعد لبناء اللبنة الأولى من مشروع الربط الحديدي بين دول مجلس التعاون، عندما تنتهي من عمل أطول مشروع حديدي من نوعه بالمنطقة الذي سيربط الإمارات السبع بعضها ببعض، عبر «قطار الاتحاد» والمتوقع الانتهاء منه خلال 5 إلى 7 سنوات، ويبلغ طوله 1100 كيلومتر. وتهدف المرحلة الأولى من مشروع السكك الحديدية إلى نقل حبيبات الكبريت من مصادرها في شاه وحديشان إلى ميناء الرويس في

متخصصون: الأجواء الجيوسياسية في المنطقة لعبت دوراً في رفع الإنتاج

عام «استثنائي» للنفط السعودي بتجاوزه 3,6 مليارات برميل



توقعات بتسجيل السعودية عام استثنائي في إنتاج النفط بنهاية العام الحالي

الإنتاج وبقاء مستوياته عند معدل يقارب الـ 10 ملايين برميل (المعدل خلال الثمانية الأشهر الماضية عند مستوى 9,9)، يزيد من إنتاج الغاز، والسبب أن السعودية تنتج الغاز المصاحب للنفط، فكلما زاد الإنتاج النفطي زاد إنتاج الغاز الذي يستهلك محلياً في توليد الطاقة الكهربائية وإنتاج المياه المحلاة، وقال إن هذه الزيادة تقلل من استهلاك النفط الخام مما يزيد من حصة التصدير.

وتابع أن المنطقة تمر بأحداث جيوسياسية تزيد من ضغوطها على الأسواق النفطية، بالإضافة إلى مشكلات المنتجين، حيث إن السوق النفطية متوترة من ناحية إيران وليبيا، مشيراً إلى أن أي إرباك بسيط سيحدث خلا في ميزان العرض والطلب ويدفع بالطلب إلى مستويات جديدة، مما سيدفع بالأسعار إلى مستويات أعلى قد تصل إلى 150 دولاراً للبرميل. بدوره، وصف الخبير النفطي حجاج بوخضور

تضطر السعودية لرفع إنتاجها إلى مستوى 12,5 مليون برميل.

وقال د.راشد أبا نمي، وهو خبير نفطي سعودي، إن السعودية على مشارف نهاية فصل الصيف الطويل وهي الفترة التي يرتفع فيها معدل استهلاك النفط الخام محلياً إلى مستوى مليوني برميل، مضيفاً أن حصة التصدير من النفط السعودي سترتفع من 8 ملايين برميل يوميًا إلى نحو 8,7 ملايين برميل.

وقال أبا نمي إن زيادة

السياسة النفطية السعودية بأنها عقلانية وهادئة وتعمل على تهدئة مخاوف المستهلكين والاقتصاد العالمي.

وأضاف «السعودية تقوم بدور مهم في تأمين النفط لسوق الطاقة العالمي وفي ظل الأحداث والظروف الإقليمية تعمل على طمأنة الأسواق والتأكيد الدائم أن هناك طاقة فائضة من الإنتاج يمكن أن تلجأ لها لتهدئة الأسعار».

وأكد أن السعودية ستستمر وبهذوء في تهدئة الأسواق النفطية العالمية وحتى تهدأ بؤر التوتر، وستبقى إنتاجها على الأقل عند سقف 10 ملايين برميل يوميًا، وهي حاسب أبو خضور سياسة استباقية، كما ستحد بإمكانياتها النفطية الهائلة التي تصل إلى سقف إنتاجي 12,5 مليون برميل يوميًا من قدرات المضاربات وحدث ذلك في إحداث إقليمية وعالمية كانت فيها السعودية عامل تهدئة وطمأنة للاقتصاد العالمي.

الصين تعرض إسهاماتها التنموية والاقتصادية خلال قمة العشرين على أمل تعزيز التعاون والإصلاح

بكين - أ.ش: يرى محللون ومراقبون صينيون أن اجتماع قادة اقتصادات مجموعة العشرين في مدينة سان بطرسبرغ شمال غربي روسيا لبحث الوضع الاقتصادي والمالي الحالي في العالم، يأتي ضرورة ووسيلة لمواجهة تباطؤ الانتعاش في الدول المتقدمة وحوادث تقلبات في الاقتصادات الصاعدة، إضافة لتعزيز التعاون على الصعيد الاقتصادي.

وفي تقرير نشر بالصحف الصينية أمس فقد أدت الخلافات بين الأعضاء حول القضايا السياسية والأمنية إلى تدهور روح التعاون قبل القمة، بيد أن العالم مازال بحاجة إلى التلاحم في القمة التي من المتوقع أن تركز على المصلحة المشتركة من وراء ضمان انتعاش مطرد للاقتصاد العالمي وليس على الخلافات السياسية، حيث تأمل الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، في أن تدفع القمة التعاون والانفتاح

الإصلاح والتنمية قدما. ويوضح التقرير الصيني أنه منذ انعقاد القمة الأولى لمجموعة العشرين عام 2009، أبدى قادة الاقتصادات الكبرى بالعالم شجاعة ورؤية لم يسبق لهما مثيل في تعزيز التنمية، ما جعل القمة تدريجياً أعلى المنتديات لبحث التعاون الاقتصادي العالمي، وقبيل القمة وصف الرئيس الصيني شي جين بينغ مجموعة العشرين بأنها «ممنتدى رئيسي للتعاون الاقتصادي العالمي» سيدفع المجتمع الدولي إلى تدعيم التعاون بشأن سياسات الاقتصاد الكلي.

وأضاف أنه مع ذلك، تحول تركيز القمة بسبب عدد من العوامل السياسية، أهمها برنامج «بريزم» الأميركي للتحسس والأزمة السورية، وبالرغم من أن أعضاء مجموعة العشرين يمثلون حوالي 90٪ من الاقتصاد العالمي، إلا أن المجموعة لا ينبغي أن تتصرف كأمم متحدة وتطور في نزاعات سياسية وأمنية ولا ينبغي عليها التعاون من أجل «تحقيق النمو وخلق فرص العمل» لعلاج الاقتصاد العالمي العليل. من جانبهم، أوضح قادة الصين أن أفضل إسهم من جانب الصين في الاقتصاد العالمي هو ضمان تنميتها الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية من خلال الإصلاح الهيكلي، وأنه بفضل فوائد الإصلاح، ستغدو التنمية الاقتصادية للصين أكثر ثباتاً في المستقبل.

وفي ظل عالم أكثر تشابكاً من ذي قبل، فإنه من الضرورة بمكان أن تتسق الدول سياساتها الاقتصادية، وهو الهدف الرئيسي لمجموعة العشرين، حيث نتجت الاضطرابات المالية الأخيرة في الأسواق الصاعدة بشكل جزئي عن تحرك مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) لإلغاء سياسة التيسير الكمي تدريجياً، ولأن تغيير هذا النوع من السياسات ستكون له آثار واضحة، فينبغي على أعضاء مجموعة العشرين التوصل مع بعضهم البعض بفاعلية لتوجيه السوق.

وأشار المحللون الصينيون إلى أنه خلال العام الماضي، تأثرت الصين على نحو متكرر من إجراءات الحماية في مجالات مثل الحديد والصلب، والمنتجات الكهروضوئية، والاتصالات فمازال بعض الدول منتمسة بفعالية الحماية وفرض الحواجز التجارية، مستشهدين بتقرير صدر في وقت سابق من الأسبوع الجاري عن المفوضية الأوروبية أن حوالي 150 من القيود

التجارية الجديدة قد فرضت من قبل دول الاتحاد الأوروبي في العام الماضي. وأضاف التقرير أن ثمة حاجة إلى تدعيم الجهود العالمية لمكافحة الحمائية التجارية للمساعدة في حماية الانتعاش الاقتصادي الهش، وعليه فمن أجل حماية نظام تجاري متعدد تميزي وتحقيق تنمية متبادلة المنفعة، حث قادة الصين جميع الدول على معارضة الحمائية، في وقت لا تمثل دعوة الصين استجابة لمخاوفها فحسب، وإنما تعد أيضاً التزاماً بالتناقص والتعاون العالمي.

وأشار التقرير إلى رأي مماثل للمفوض التجاري للاتحاد الأوروبي كارل دي جوكث حول الحمائية التجارية، وهي نقطة مهمة في أجندة مجموعة العشرين، وأن «مجموعة العشرين اتفقت منذ فترة طويلة على تقادي الميل الحمائية، لأننا جميعاً نعلم أنها لن تؤدي سوى إلى الإضرار بالانتعاش العالمي على المدى الطويل».

من ناحيتها، تعتبر الصين تشجيع ودفع إصلاح حصوص صندوق النقد الدولي إنجازاً مهماً لقمة مجموعة العشرين، حيث أشار الرئيس الصيني مؤخراً إلى أنه يجب أن نستمر في تعزيز تمثيل صوت الأسواق الناشئة والدول النامية، وأنه على وجه الخصوص، ينبغي أن ننفذ بسرعة خطط إصلاح الحصوص والإدارة لصندوق النقد الدولي، وتكمل في الوقت المناسب تعديل صيغة حصوص صندوق النقد الدولي والجولة التالية لتعديل الحصوص العامة بحلول يناير 2014، وتعديل سلة العملات لحقوق السحب الخاصة كما هو مقرر 2015»، وأشار التقرير الصيني إلى أن النتائج الأولية للإصلاحات لم تجلب فكراً جديدا حول التنمية فحسب، وإنما تعطي أيضاً الدول النامية صوتاً داخل الصندوق، موضحاً أنه في بحث أعد خصيصاً للقمة، أشار إلى أن الأسواق الناشئة يجب أن تقدم بتدابير تدخل عندما يتعرض السوق لتقلبات غير منضبطة، وأنه إلى جانب إصلاح الإدارة، كانت الإصلاحات الهيكلية الداخلية للدول على أجندة أعمال قمة مجموعة العشرين لسنوات.

وقد اندلعت هذه الجولة من الاضطرابات في الأسواق الناشئة بسبب تقليص سياسة التيسير الكمي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بيد أن المشاكل الهيكلية العميقة في الأسواق الناشئة كانت السبب الرئيسي ولذلك، فإن الإصلاح هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يقوي ويعزز نمو هذه الاقتصادات على نحو مستدام في نهاية المطاف، وأنه من بين الدول الناشئة، تقوم الصين بلا شك بدور رائد في الإصلاحات الهيكلية.

وأشار المحللون الصينيون إلى أنه بالإضافة إلى حاجة الأسواق الناشئة إلى دفع الإصلاحات بقوة، تعتبر الديون السيادية والاستدامة المالية في الدول المتقدمة أيضاً بمنزلة مخاطر اقتصادية عالية رئيسية، ويجب أن يحتل ذلك أيضاً أولوية حاسمة للإصلاح لمجموعة العشرين، كما تحتاج آلية التشغيل لمجموعة العشرين إلى إصلاح، خاصة أن الصين تعتبر مجموعة العشرين في مرحلة انتقالية من آلية لإدارة الأزمات إلى آلية تهدف إلى الإدارة الاقتصادية على المدى الطويل»

قطر تبحث تطوير العلاقات الاقتصادية مع أميركا

بين البلدين. يذكر ان حجم التبادل التجاري بين دولة قطر والولايات المتحدة الأمريكية بلغ في عام 2012 حوالي 14,5 مليار ريال.

البنية التحتية والتعليم والرعاية والصحة والتعليم والطاقة المتجددة بحث مع الوزير آل ثاني سبل تطوير فرص التجارة والاستثمار

يتأسسه عضو الكونغرس الأمريكي داني ديفيس ويضم الي جانبه عددا من المديرن التنفيذيين ومثلي قطاعات الصناعة في مجالات المعدات

الدوحة - كونا: استقبل وزير الاقتصاد والتجارة القطرية الشيخ احمد بن جاسم بن محمد آل ثاني بعثة تجارية من الكونغرس

الأميركي وغرفة التجارة العربية الأمريكية لبحث سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وذكرت الوزارة في بيان لها ان الوفد الذي

ارتفاع عدد الأسهم المتداولة في بورصة بيروت وانخفاض قيمتها خلال أسبوع

المالي الماضي تداول 282343 سهم لبنك لبنان والمهجر قيمتها 2,433,559 دولار. كما تم خلال الأسبوع المالي الحالي تداول 87196 سهما لشركة سوليدير، وهي

الماضي تداول 505963 سهما قيمتها 4,302,982 دولارات. وأضاف أنه جرى تداول 286019 سهما لبنك عودة قيمتها 1,634,973 دولار، بينما كان تم خلال الأسبوع

قيمتها قياسا على الأسبوع المالي الماضي. وذكر التقرير أنه تم تداول 538560 سهما قيمتها 4,250,310 دولارات، بينما كان تم خلال الأسبوع المالي

بيروت - ي.ب.ي: أظهر تقرير دوري أن الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، سجلت بنهاية الأسبوع المالي الماضي ارتفاعاً طفيفاً في عددها، وترجعاً طفيفاً في

التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى المشكلات التي تواجه بعض المنتجين قد تدفع بالسعودية إلى إبقاء على إنتاجها عند حال وجهت الولايات المتحدة ضربة للنظام السوري قد

روسيا: بيان العشرين سيؤكد انتعاش الاقتصاد العالمي لكن الأزمة لم تنفج

سان بطرسبرج - رويترز: قال مسؤول روسي لروترز أمس إن البيان الختامي لقمة مجموعة العشرين سيؤكد تحسن الاقتصاد العالمي لكن الأزمة انفرجت سابق لأوانه. وقال أندريه بوكارييف مدير إدارة العلاقات الدولية في وزارة المالية الروسية الذي يشارك في صياغة البيان بالمقارنة مع بداية فترة رئاسة روسيا (لمجموعة العشرين) حدث بالتأكيد تغيير في التقييم وهذا سينعكس في بيان الزعماء. «لكن بالتأكيد من السابق لأوانه القول إننا تجاوزنا الأزمة وإن الأمور ستكون سهلة من الآن فصاعداً».

محكمة أوروبية تقضي برفع العقوبات عن سبع شركات إيرانية

ويشمل الحكم بوست بنك وشركة التامين الإيرانية وشركة جود لك للنقل البحري وبنك تنمية الصادرات الإيراني وبنك فارس الدولي والشركة الإيرانية للأعمال الهندسية والإنشاءات البحرية وبنك رفاه كارجران.

بروكسل - رويترز: حكمت محكمة تابعة للاتحاد الأوروبي أمس برفع العقوبات التي فرضها الاتحاد على سبع شركات إيرانية وهي ضربة جديدة لجهود أوروبا التي تحاول استخدام الضغوط الاقتصادية لإجباط الأنشطة النووية الإيرانية. ويأتي هذا الحكم - الذي يجوز الطعن فيه - بعد قرارات مماثلة صدرت هذا العام ضد العقوبات المفروضة على أكبر بنكين في إيران.

انخفاض الذهب إلى 1368,25 دولاراً للأوقية

جلسة القطع السابقة. وبلغ سعر الذهب عند الإغلاق السابق في نيويورك 1366,99 دولاراً للأوقية.

لندن - رويترز: تحدد سعر الذهب في جلسة القطع الصباحية في لندن أمس عند 1368,25 دولار للأوقية انخفاضاً من 1385 دولاراً في

تراجع أسهم اليابان في ظل شكوك بشأن استضافة الألعاب الأولمبية

وهبط نيكاي 1,5٪ ليلغق عند 13860 نقطة بعد ارتفاعه 5,1٪ في الجلسات الأربع السابقة. وزاد المؤشر 3,5٪ على مدى الأسبوع وبيع 33٪ منذ بداية هذا العام. وانخفض مؤشر توكس الأوسع نطاقاً 0,9٪ ليلغق عند 1147,82 نقطة.

طوكيو (رويترز) - تراجع مؤشر نيكاي القياسي للأسهم اليابانية أمس بعد ارتفاعه على مدى أربعة أيام، إذ أفضل المستثمرون جني الأرباح من أسهم شركات العقارات والبناء في ظل شكوك بشأن فرص طوكيو في الفوز باستضافة الألعاب الأولمبية الصيفية لعام 2020.

الاقتصادات الكبرى تتعافى والناشئة تدخل عاصفة الأزمات

الذي قال: «إن موجة الهبوط، وما سيرافقها من ركود في الأسواق الناشئة قد تستمر بين عامين و 3 أعوام من الآن حتى تعاد الارتفاع. كان النفسي أكد أن: «الصدوم السريع والكبير الذي تم تسجيله في الاقتصادات الناشئة خلال السنوات القليلة الماضية، والذي كان يتجاوز نسبة 10٪ سنوياً بالنسبة لبعض الدول لا بد أن يمر بمرحلة تصحيح أو تهدئة»، وأشار إلى ضرورة «الدخول في الليرة التركية هي الأخرى تصحيح اقتصادي» ربما تكون السبب الأهم والرئيسي للأزمة في هذه الأسواق، مشيراً إلى أن هجرة الأموال إلى الدول الكبرى ناتجة عن الأزمة، وليست الأزمة ناتجة عن هجرة هذه الأموال. ويرى النفسي أن الفساد وضعف القوانين التنظيمية

بعمليات نمو مبني على التصدير وتعتمد في تنافسيتها على العوامل الطبيعية أصبحت الآن في صدارة الدول التي تواجه مشكلات اقتصادية نتيجة لتويع الولايات المتحدة بإنها سياسة التيسير الكمي». ولا يبدي عادل تفاؤلاً بشأن مستقبل أزمة الأسواق الناشئة، حيث يقول إن ما تعاني منه أسواق آسيا وشرق أوروبا والبرازيل وجنوب أفريقيا ليس سوى بداية، متوقفاً أن تتطور الأزمة في مرحلة لاحقة لتصل إلى «ضغوط أو فقاة في الأسعار ستعصف بكل الأسواق العالمية، سواء أسواق الأسهم أو السندات أو السلع، وحتى أسواق النقد كذلك». وأضاف مع عادل مدير عام مركز الجمان للدراسات الاقتصادية د.ناصر النفسي

نت» إن «الدول الكبرى نجحت في تصدير أزمته الاقتصادية إلى الدول النامية»، ويشرح محسن عادل، الذي يعمل محللاً مالياً في شركة «بايونيرز» القابضة أسباب الأزمة، مشيراً إلى أن سياسة التيسير الكمي في الولايات المتحدة أشعلت حرب عملات في العالم، كما أدت إلى تحفيز النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة بعوامل غير طبيعية ولا تقوم على التنافسية، حيث قامت بضح كميات من السيولة في الأسواق، وهو ما أدى في النهاية إلى التأثير على الاقتصادات الناشئة وعلى عملاتها المحلية، لئري أخيراً هبوطاً مستمراً في سعر صرف الروبية الهندية والليرة التركية.

العربية.نت: تتجه عدد من الأسواق الناشئة في العالم، وعلى رأسها الهند وتركيا، إلى الدخول في أزمة مالية عميقة، وذلك بعد سنوات من النمو الاقتصادي القوي، فيما تتجه الاقتصادات الكبرى وأسواقها المالية إلى التعافي تدريجياً والخروج من الأزمة التي أنهكتها طوال السنوات الخمس الماضية.

ورغم أن الآراء تتضارب بشأن أسباب الأزمة التي بدأت تلوح في الأفق، إلا أن غالبية المراقبين يشيرون إلى وجود هجرة في رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة إلى أسواق الدول الكبرى، إضافة إلى أن الأزمة في بعض الدول تتزامن مع تعاف في اقتصاديات كبرى كانت تعاني سابقاً من أزمات، وهو ما دفع المحلل المالي والاقتصادي محسن عادل إلى القول لـ «العربية.